الأمم المتحدة

A/CONF.191/BP/2

الجمعية العامة

Distr.: General
30 March 2001
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني
بأقل البلدان نموا
بروكسيل، ١٤ أيار/مايو ٢٠٠١

الوثيقة الختامية لحلقة العمل المتعلقة بأقل البلدان نموا السابقة لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية

كيب تاون، جنوب أفريقيا، ٢١-٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	إعلان كيب تاون بشأن أقل البلدان نموا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية	٢
الثاني -	النتائج والتوصيات المتفق عليها	٣

030401 030401 01-31468 (A)
0131468

أولا – إعلان كيب تاون بشأن أقل البلدان نموا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية

نحن، الوزراء والمسؤولين المشاركين في حلقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية، المعقود في كيب تاون بجنوب أفريقيا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١، إذ نلاحظ أن الاجتماعين الأولين للجنة التحضيرية لم يغطيا مسألة المنظور الجنساني بشكل واف، نعلن بموجبه ما يلي:

١ – أن تعميم المنظور الجنساني عنصر استراتيجي جوهري في تخفيف حدة الفقر، وتحقيق الإنصاف بين الجنسين، وتمكين المرأة في أقل البلدان نموا.

٢ – إنه من الواجب بذل قصارى الجهود لضمان تحقيق هذه المقاصد عن طريق المشاركة الفعلية بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع العالمي.

٣ – أننا نؤيد بقوة إعلان بيجين المؤرخ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ الذي أعقب انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

٤ – أننا على إيمان شديد بضرورة أن يتضمن برنامج العمل الذي سيصدره المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا مسألة تعميم المنظور الجنساني، باعتبارها متقاطعة مع كل المسائل الأخرى.

٥ – أننا على اقتناع قوي بأن تمكين المرأة في أقل البلدان نموا يجب أن يحتل مكانه كأحد الأهداف الرئيسية للحكومات بالمشاركة مع المجتمع المدني. وعليه، فإننا نحث الحكومات الوطنية على توفير الموارد اللازمة للآليات الوطنية من أجل تعميم المنظور الجنساني في جميع برامجها الإنمائية.

٦ – أننا نحث الحكومات والشركاء الإنمائيين على إبداء أقصى درجات الدعم لهذا الإعلان وتنفيذ التوصيات المنبثقة عن حلقة العمل الحالية.

٧ – أننا نوصي رئيس حلقة العمل الحالية بإحالة مضمون هذا الإعلان وتوصياته إلى رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، ونطلب إدراجها في برنامج العمل ونحث على تنفيذها بسرعة.

٨ – أننا نطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق للشخصيات البارزة من أجل دراسة أفضل سبل تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، وتحديد الجهة التي تقدم تقرير هذا الفريق إلى الأمين العام في غضون ستة أشهر بعد انعقاد مؤتمر بروكسيل.

ونود أن نتوجه بالشكر إلى حكومة جنوب أفريقيا لاستضافتها حلقة العمل، وأن نثني على الوزيرة السيدة ليندويي هيندركس، لإدارة دفتها بمهارة وتوجيهها صوب اختتامها الناجح.

ونتوجه أيضا بالشكر إلى حكومات الدانمرك وفنلندا واليابان والسويد، وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة التنمية الصناعية، ومؤسسة كوالا، ومؤسسة بيترونـاس آنـد صـن انترناشيونال، التي أتاحت بإسهاماتها المالية انعقاد الحلقة الدراسية.

ثانيا – النتائج والتوصيات المتفق عليها

عقدت حلقة العمل المعنية بأقل البلدان نموا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية، في أيام ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠١ في فندق ماونت نيلسون بكيب تاون، في جنوب أفريقيا. وتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تنظيم الحلقة الدراسية، واستضافتها حكومة جنوب أفريقيا، وقدمت لها الرعاية حكومات الدانمرك وفنلندا واليابان والسويد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤسسة التنمية الصناعية في جنوب أفريقيا.

وعقدت حلقة العمل كجزء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيستضيفه الاتحاد الأوروبي في بروكسيل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وتحدد الهدف الرئيسي للحلقة في إبراز الصلة بين نوع الجنس وتخفيض حدة الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، وضرورة تعميم المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الوطنية لأقل البلدان نموا. ونوقشت في الحلقة المواضيع الخمسة التالية: استراتيجيات تخفيض حدة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وضع الميزانيات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ المساواة بين الجنسين والتجارة؛ إعداد الإحصاءات؛ الائتمان الصغير.

ألف – استراتيجيات تخفيض حدة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين

إن حلقة العمل المعنية بأقل البلدان نموا: بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية:

- تسلِّم بالروابط المهمة بين التنمية وتخفيض حدة الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتقر بأن العقد الماضي شهد حدوث تقدم في وضع المرأة في أقل البلدان نموا فيما يتعلق ببعض الجوانب المهمة، لكنها ترى أيضا أن هذا التقدم كان متفاوتا، وأن وجوه عدم المساواة بين النساء والرجال لا تزال قائمة، وأن النساء تمثلن الأغلبية العظمى بين الفقراء. كما ترى أن هناك عقبات جسام ما فتئت تعترض الإدماج الجوهري لقضايا المنظور الجنساني في جميع مراحل السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية، وفي عملية تخصيص الموارد.
- تبرز أهمية إدماج المنظور الجنساني في برامج تخفيض حدة الفقر، ومن ذلك إدماجها في الورقات الاستراتيجية لتخفيض حدة الفقر. وقد حددت حلقة العمل عقبات يتعين التعامل معها مثل، تأنيث الفقر، وعدم تكافؤ وضع المرأة والرجل في الجوانب المتعلقة

بالملكية وإمكانية الحصول على الأصول وفي عملية صنع القرار، وعدم كفاية الأطر القانونية، والممارسات التقليدية الضارة، واختفاء صوت المرأة.

- تلاحظ أن التمثيل والمشاركة الفعالين للمرأة في جميع مجالات صنع القرار، بما في ذلك في العملية السياسية في جميع مستوياتها، يمكن أن يحسن المساءلة والشفافية وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق سلامة الحكم.

- تلاحظ أنه يمكن للمرأة إذا أتيحت لها الفرصة، أن تكون عنصرا قياديا في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة.

- تكرر الإشارة مرة أخرى إلى ضرورة قيام مشاركة كاملة وفعالة من جانب منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المهمين، بما في ذلك الجماعات النسوية، فيما يتعلق برسم جدول أعمال التنمية ووضعه موضع التنفيذ.

وأمام هذه الخلفية، نتوجه بالتوصيات الرئيسية الواردة فيما يلي إلى حكومات أقل البلدان نموا وإلى شركاء التنمية:

١ - ينبغي تعزيز جهود تعميم المنظور الجنساني بوصفها استراتيجية ترمي إلى تخفيض حدة الفقر، جنبا إلى جنب مع الاستراتيجيات الأخرى، مثل الاستراتيجيات التي تركز على التمكين وتقليل درجات الضعف. ولا بد أيضا أن تكون أدوار ومسؤوليات الرجال والنساء متممة لسياسات واستراتيجيات وبرامج التنمية الوطنية، مثل الورقات الاستراتيجية لتخفيض حدة الفقر، وعمليات الميزانيات الوطنية، من أجل ضمان العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

٢ - ينبغي تعزيز بناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني على جميع المستويات، بما في ذلك إصلاح الأطر المؤسسية والقانونية.

٣ - ينبغي تعزيز مشاركة النساء الكاملة والمتكافئة في اتخاذ القرار على جميع المستويات.

٤ - يتعين تخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لتسهيل تنفيذ الالتزامات التي جرى تحمُّلها على الصعيدين الوطني والإقليمي وفي المؤتمرات الدولية.

٥ - يتعين أن تقوم الحكومات الوطنية، بغية استئصال شأفة الفقر، بتشجيع وحماية سبل الوصول المتساوي بين المرأة والرجل إلى الملكية والميراث العقاري والموارد الإنتاجية الأخرى.

٦ - ينبغي توجيه الاستثمارات إلى البنية التحتية والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، مثل الصحة، ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

وغيره من الأمراض الوبائية، وتوفير التصحاح والمأوى، والتعليم، والمياه، والطاقة، والنقل، والجوانب الأخرى المقتصدة للوقت التي تخفف عبء العمل المنزلي الواقع على عاتق المرأة والطفلة.

باء – وضع الميزانيات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية

- تمثل الميزانيات صكوكا وطنية للسياسات وتنطوي على آثار مهمة للناس لما لها من دور في إعادة التوزيع وتهيئة الفرص. وتعتبر عملية الميزنة ذات المنظور الجنساني محصلة أساليب يجري في سياقها توضيح عملية التخصيص الميزني وآثاره على النساء والرجال، وهي أيضا أداة مهمة في إدماج المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية. ونظرا لقلة العلم بأهميتها وأهمية الموارد البشرية والمالية في تنفيذها، لم يأخذ حتى الآن سوى قلّة قليلة من البلدان بعملية الميزنة ذات المنظور الجنساني.

وأمام هذه الخلفية، نتوجه بالتوصيات الرئيسية الواردة فيما يلي إلى حكومات أقل البلدان نموا، وإلى شركاء التنمية:

٧ – ينبغي تشكيل أفرقة خبراء محلية داخل الحكومات وخارجها تتولى المبادرة بأنشطة الميزانية ذات المنظور الجنساني وإدامتها. ويتعين إنشاء شراكات بين الحكومات والمجتمع المدني لضمان الشفافية والمساءلة في عملية الميزنة. ويتعين تعزيز الدعوة ونشر المعلومات عن الكيفية التي تؤثر بها الميزانية في المواطن العادي.

٨ – يتعين القيام من منظور جنساني بتحليل سياسات الاقتصاد الكلي، التي تشكل ركيزة عملية التخصيص في الميزانية، مع الاهتمام بجانبي الإيرادات والنفقات في الميزانيات. ولا بد أن يكون التحليل الجنساني جزءا من مجمل دورة الميزانية.

٩ – يتعين غرس مهارات التحليل ذي المنظور الجنساني في صنَّاع السياسة والمخططين والمشاركين في المجموعات المواضيعية المعنية بالورقات الاستراتيجية لتخفيض حدة الفقر، وإكساب دعاة المنظور الجنساني المهارات اللازمة في مجال الإلمام بالاقتصاد لتمكينهم من تحقيق الفعالية في عملهم.

١٠ – ينبغي أن تقوم المنظمات الدولية ذات الصلة، بما فيها الأمم المتحدة ووكالاتها والمؤسسات المالية الدولية بتقديم مساعدة، عند الطلب، في مجال تنفيذ الميزانيات ذات المنظور الجنساني في أقل البلدان نموا.

جيم – المساواة بين الجنسين والتجارة

- تقر حلقة العمل بأن سياسات وبرامج التجارة غير محايدة من ناحية المنظور الجنساني. فنظرا إلى أن الرجال والنساء يشغلون مناصب اقتصادية واجتماعية مختلفة، ويتولون مهاما ومسؤوليات متفاوتة، وتتاح لهم سبل متباينة للحصول على الموارد الخاصة والعامة، فإنهم يجتازون تجربة الإصلاح الاقتصادي بطرق مختلفة سواء من ناحية أدوارهم كمنتجين ومستهلكين أو مقدمي رعاية لأسرهم.

- تتجه النساء نظرا لوجوه عدم المساواة الجنسانية القائمة، إلى أن تكن الأكثر ضعفا أمام الآثار السلبية لتحرير التجارة والأقل قدرة على الانتفاع بآثارها الإيجابية. وعلى سبيل المثال، يتجه فقدان الوظائف في الصناعات غير التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية، بسبب الوفرة المتزايدة للواردات الرخيصة، إلى التأثير بقدر أكبر على الأرجح في الشركات الصغيرة التي تدير النساء معظمها. كما أن إلغاء الرسوم الاستيرادية يؤدي أيضا إلى انخفاض الإيرادات الحكومية الذي يؤدي غالبا إلى تخفيض النفقات العامة (في قطاعي التعليم والصحة على سبيل المثال) ما لم يتم إحلاله بمصادر تمويل أخرى. وتترتب على ذلك آثار خطيرة بالنسبة لمسائل الرعاية والفقر وتكون آثاره بينة بصفة خاصة على النساء.

- تعيق عدم المساواة بين الجنسين تحقيق التنمية الاقتصادية، لأنها تمنع المرأة من الاستجابة للفرص الجديدة التي تتيحها التجارة. فعلى سبيل المثال، ورغم أن النساء يشكلن بين ٧٠ إلى ٩٠ في المائة من قوة العمل في القطاع الزراعي الذي لا يزال يمثل القطاع الرئيسي في أغلب أقل البلدان نموا، إلا أن سيطرتهن على الأرض والائتمان والمدخلات وخدمات الإرشاد والهياكل الأساسية الجيدة لا تزال بالغة الضآلة. ومثل هذه الوجوه لعدم المساواة تؤدي إلى انخفاض كبير في إنتاجية المرأة وزيادة إنقاص حصة أقل البلدان نموا في تجارة السلع الزراعية في السوق العالمية.

وأمام هذه الخلفية، نتوجه بالتوصيات الرئيسية الواردة فيما يلي إلى حكومات أقل البلدان نموا وإلى شركاء التنمية:

١١ – ينبغي إشراك متخصصين في المسائل الجنسانية في أفرقة التفاوض التجارية التي يجري تشكيلها لإجراء المفاوضات الوطنية والإقليمية والدولية، وإشراب أفراد هذه الأفرقة مهارات التحليل الجنساني. وضمان قدر أكبر من مشاركة النساء، واعتماد منظور جنساني في صياغة سياسات التجارة في سياق مفاوضات منظمة التجارة العالمية.

١٢ - يتعين تزويد وزارات التجارة بالتدريب في مجالات زيادة الوعي بالمنظور الجنساني، واكتساب المهارات والمعارف المتعلقة بسبل استعمال إحصاءات التجارة التي تراعي المنظور الجنساني.

١٣ - ينبغي القيام، بالمشاركة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بتحديد القطاعات الأشد تأثرا بعملية تحرير التجارة، وصياغة تدابير محددة لتخفيف آثارها السلبية على النساء لتمكينهن من الاستفادة من الفرص التي تهيئها التجارة.

١٤ - يتعين جمع وتوفير معلومات وإحصاءات تتعلق بقطاعات عمل الرجال والنساء، والكيفية التي تدفع بها الأجور، بالقيام مثلا بتحديد مزارعي المحاصيل النقدية ومزارعي المحاصيل الغذائية، وبيان العاملين بأجر وأفراد الأسرة العاملين بدون أجر، وملاك الأراضي ومستعمليها وما إلى ذلك.

١٥ - ينبغي وضع أدوات وأهداف ومؤشرات محددة من أجل صياغة إطار عمل للتحليل المنتظم للصلات بين موضوعي التجارة ونوع الجنس.

١٦ - يتعين قيام شركاء التنمية الدولية بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في جمع إحصاءات التجارة التي تراعي منظور الجنسين،ن وإجراء دراسات إفرادية عن أثر التجارة الدولية بالنسبة للمرأة والرجل في أقل البلدان نموا، وخاصة آثارها على الفقراء.

دال - إعداد الإحصاءات

- تشير الإحصاءات الجنسانية إلى جميع الإحصاءات المتعلقة بالأفراد التي يجري تجميعها حسب نوع الجنس وتكون شاملة لكافة المتغيرات والخصائص ومحللة ومعروضة باستعمال نوع الجنس باعتباره عنصر التصنيف الأول والشامل، وبذلك تكون جميع التحليلات والاستعراضات محددة أيضا من ناحية نوع الجنس. ومع استثناءات قليلة لا تمثل هذه الممارسة ما هو متبع في هذا المجال؛ فحتى في الحالات التي يجري فيها تجميع بيانات محددة من ناحية نوع الجنس، فإنه لا يتم تحليلها من منظور جنساني.
- تمثل الإحصاءات الجنسانية أداة مهمة في التخطيط الانمائي الذي يقوم على الأدلة. وهي لازمة في جميع مراحل عملية صنع السياسة وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

وأمام هذه الخلفية، نتوجه بالتوصيات الرئيسية الواردة فيما يلي إلى حكومات أقل البلدان نموا وإلى شركاء التنمية:

١٧ - ينبغي أن يكون إنتاج الإحصاءات ذات المنظور الجنساني مسؤولية النظام الإحصائي الرسمي في جميع مستوياته، وأن يشمل بيانات موزعة حسب نوع الجنس يجري تجميعها من مصادر مختلفة ومن جميع القطاعات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعكس جميع الإحصاءات قضايا ذات منظور جنساني.

١٨ - يتعين اتباع أساليب تشاركية ونوعية في جمع الإحصاءات من أجل تكملة الأساليب الكمية القائمة حاليا بغية رفع الوعي واستلهام تدابير من أجل إحداث التغيير.

١٩ - يتعين إجراء تحليل جنساني للبيانات المجمعة حاليا حسب نوع الجنس، وإعادة تجميعها وعرضها ونشرها بطريقة يتيسر بها الوصول إليها من جانب مختلف أنواع المستعملين.

٢٠ - يتعين تدريب منتجي الإحصاءات والارتفاع بوعيهم فيما يتعلق بالاعتبارات الجنسانية في المجتمع لتمكينهم من تجميع إحصاءات مراعية للاعتبارات الجنسانية وتقديمها للمستعمل بطريقة ميسورة.

٢١ - ينبغي تحسين التعاون والحوار المنتظم بين منتجي الإحصاءات ومستعمليها، بما يمكنهم من الوصول إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات، وبشأن توفير آلية لرصد عملية جمع البيانات.

٢٢ - يتعين مواصلة تنقيح نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام ١٩٩٣ من أجل تضمينه جميع صور العمل غير المدفوع والاقتصاد الرعائي الذي تؤديه المرأة، والذي لم يؤخذ في الحسبان حتى الآن.

٢٣ - يتعين مساعدة أقل البلدان نموا في جمع وتحليل البيانات الموزعة حسب نوع الجنس حتى تتمكن من إدراج التحليل الجنساني في صياغة سياساتها الوطنية بالاستفادة من التجارب العملية الجيدة.

هاء - الائتمان الصغير

- يعتبر نهج الائتمان الصغير أحد النهج التي تتعامل مع قضية تخفيف حدة الفقر في إطار جدول أعمال التنمية. والهدف من الائتمان الصغير هو توفير المساعدة المالية إلى الفقراء عن طريق تهيئة فرص ووظائف جديدة أمامهم. وخلال العقدين الأخيرين أثبتت التجربة في عدد من أقل البلدان نموا أن الفقراء، وخاصة النساء، مدينون جيدون وقادرون على إدارة الأموال، وأنهم أحرزوا نجاحات كبيرة. وإذا أتيحت الفرص أمام الفقراء بمنحهم ائتمانات صغيرة فإن بإمكانهم أن يتغلبوا على الفقر.

- تثبت التجارب أيضا أنه من أجل إنجاح برامج الائتمان الصغير فإنها لا بد أن تستهدف أكثر الفقراء فقرا على وجه التحديد. ومن ناحية أخرى، هناك نقص عام في الأطر القانونية والمؤسسية الداعمة المتعلقة بالائتمان الصغير. كما أسهمت الممارسات الثقافية أيضا في عدد من أقل البلدان نموا في إعاقة تحقيق نجاح كامل لهذه البرامج فيما يتعلق بالتمكين للمرأة.

وأمام هذه الخلفية، نتوجه بالتوصيات الرئيسية الواردة فيما يلي إلى حكومات أقل البلدان نموا وإلى شركاء التنمية:

٢٤ - يتعين إتاحة فرصة أكبر أمام وصول المرأة إلى الائتمان والخدمات المالية الأخرى من أجل تعزيز وضعها الاقتصادي وتمكينها من تحسين رفاه أسرتها المعيشية.

٢٥ - يتعين إنشاء آليات من أجل التحديد الفعال لأكثر الفقراء فقرا.

٢٦ - ينبغي أن تقوم الحكومات الوطنية بوضع أطر قانونية وسياسية ومؤسسية. وينبغي أن تفضي هذه الأطر إلى تمكين مؤسسات التمويل الصغير من استهداف أفقر الفقراء بصورة فعالة، وبخاصة النساء.

٢٧ - يتعين القيام بجهود في مجال بناء القدرات وتمكين جميع أصحاب المصلحة المشتركين في نظم توفير الائتمان الصغير.

٢٨ - ينبغي التشجيع على تشاطر تجارب الائتمان الصغير فيما بين أقل البلدان نموا وجميع الهيئات ذات الصلة.

واو - سبيل المستقبل

- يتعين على الحكومات الوطنية، بمساعدة شركاء التنمية الدوليين، تخصيص الموارد الضرورية لتنفيذ هذه التوصيات.
- بغية ضمان الاستمرارية، يتعين إنشاء مركز تنسيق داخل الأونكتاد مزود بجميع الموارد الضرورية من أجل متابعة حلقة العمل الحالية. والهدف من ذلك هو ضمان التعبير عن محصلة عمل الحلقة في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وكفالة تنفيذ توصياتها، وخاصة التوصيات المتعلقة بالتجارة ونوع الجنس.